

موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس

علاء حلوح

مقدمة

أحدثت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية تغييراً واضحاً في موازين القوى على الساحة الفلسطينية، ففي أول مشاركة لحركة حماس في الانتخابات التشريعية فازت بأغلبية مقاعد المجلس (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً)، في حين حصلت حركة فتح على ٤٥ مقعداً، وحصلت باقي القوى والمستقلون على ١٣ مقعداً.

وجدت حركة فتح نفسها بعد الانتخابات التشريعية قوة ثانية على الساحة الفلسطينية بعد أن استمرت لحوالي ٤٠ عاماً القوة الأولى في الساحة الفلسطينية، سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت عام ١٩٦٤ أو على صعيد السلطة الفلسطينية التي أنشأت بموجب اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. مرت حركة فتح خلال سنواتها الأربعين الماضية بتجارب مختلفة بدأتها بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، ثم برنامج الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني التي يتساوى فيها مواطنها دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون. ثم تبنت برنامج العمل المحلي (برنامج النقاط العشر) الذي دعا لإقامة سلطة وطنية مناضلة على أي جزء يتم تحريره أو ينسحب منه الاحتلال. ونتيجة لاستمرار الوضع الدولي وموازن القوى لصالح القوى المعادية للشعب الفلسطيني، وافقت حركة فتح على قرارات الشرعية الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ودخلت في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع إسرائيل تمخض عنها اتفاق إعلان المبادئ بين م. ت. ف. وإسرائيل.

أظهرت تجربة فتح خلال السنوات الماضية أن موقف حركة فتح من عملية السلام تأثر بالتحويلات المحلية والإقليمية والدولية، بدءاً من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومروراً بخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت (آخر معقل لها في دول الجوار العربي) وتشنتها في المحيط العربي، وانتهاء النظام العالمي (نظام ثنائي القطبية) المتمثل بانتهاء الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ليصبح العالم نظام قطب واحد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، إضافة لحرب الخليج الثانية التي اندلعت على ضوء الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وما تركته نتائج هذه الحرب من انقسام عربي وحصار على منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لموقفها من الحرب.

المركز الفلسطيني للبحوث
السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين
هاتف : 02 2964933
فاكس : 02 2964934

e-mail : pcpsr@pcpsr.org
http : //www.pcpsr.org

قادت هذه العوامل م. ت. ف للبحث عن وسائل وطرق أخرى إلى جانب العمل المسلح في معركة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، فأصبحت تتبنى وسائل أكثر دبلوماسية تقود إلى تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الراحل ياسر عرفات في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ (جتتكم حاملا غصن الزيتون بيد والبنديقة بيد فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي).

في ظل هذا الواقع تبنت م. ت. ف خيار السلام كخيار أول لإنهاء الاحتلال، وجاء هذا التبني بشكل تراكمي ابتداء من إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ ومن ثم الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨)، ليتوج بمشاركة وفد فلسطيني مدعوم من م. ت. ف في محادثات السلام التي بدأت بمديرد عام ١٩٩١، ومن ثم المفاوضات المباشرة بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية التي توجت بالاعتراف المتبادل، وما رافق ذلك من تعديل للميثاق الوطني الفلسطيني حيث تم حذف البنود المتعلقة بالعمل المسلح والقضاء على إسرائيل.

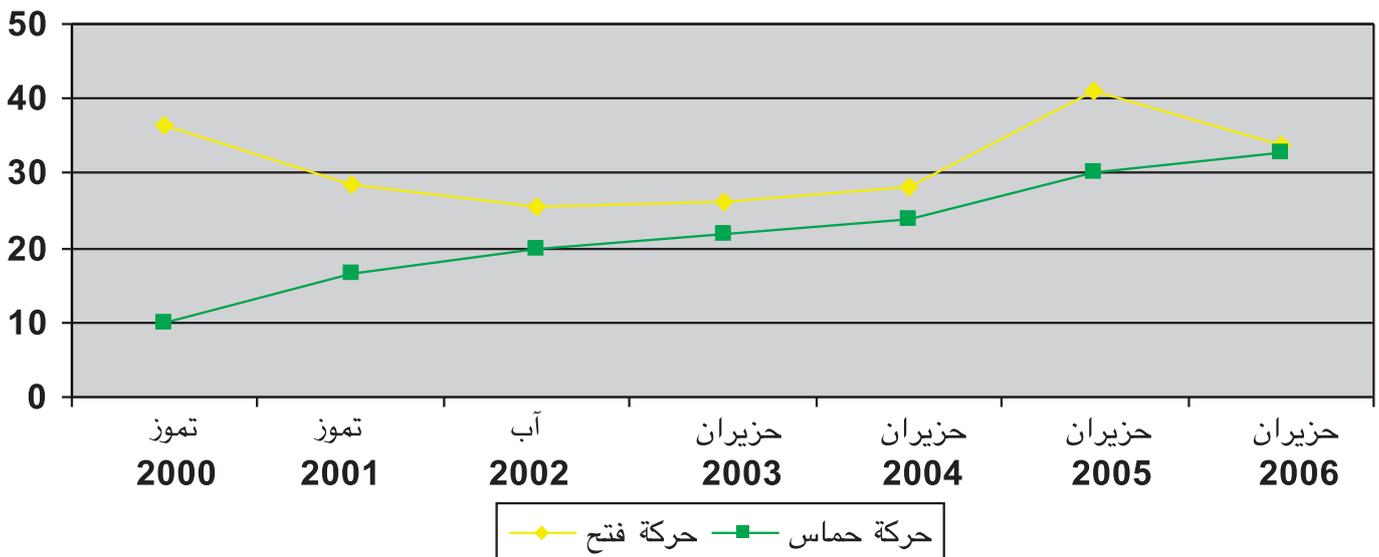
تهدف هذه الدراسة إلى بحث نتائج الانتخابات التشريعية الثانية وأثرها على موقف حركة فتح من عملية السلام، وربط هذه العلاقة بين فشل عملية السلام وفشل الحركة في الانتخابات، وكيف سيؤثر ذلك على موقف الحركة من عملية السلام في ظل وجود شريك في الحكم (حركة حماس) له رؤية أيديولوجية من الصعب تجاوزها. كما تبحث هذه الدراسة في سيناريوهات الحل المستقبلي ورؤية الحركة لها سواء كان الحل مرحليا أو نهائيا. وتتناول الدراسة وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) من حيث قدرتها على إحداث الشراكة بين الحركتين في ظل اختلاف المواقف من عملية السلام، كما تتناول الدراسة موقف الحركة من المقاومة والعمل المسلح.

أولا: نتائج الانتخابات التشريعية وأثرها على موقف حركة فتح من عملية السلام

شكل جمود عملية السلام منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في تموز عام ٢٠٠٠ ضربة قوية لمشروع حركة فتح في بناء الدولة وإنهاء الاحتلال مما أفقد الناخب الفلسطيني الثقة بقدرة عملية السلام على إنهاء الاحتلال، واعتقاد الناخب الفلسطيني أن للمقاومة دورا كبيرا في إنهاء الاحتلال، خاصة بعد تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة.

١. العلاقة بين فشل عملية السلام وفشل الحركة في الانتخابات التشريعية: التزمت حركة فتح بعملية السلام كنهج للوصول إلى الاستقلال والدولة، لكن مع فشل العملية السلمية في وصولها لأهدافها حسب الرؤية الفلسطينية، انخفضت شعبية حركة فتح، بالمقابل ارتفعت شعبية حركة حماس التي رفضت عملية السلام. أظهرت استطلاعات الرأي العام ازدياد شعبية حركة حماس على حساب شعبية حركة فتح منذ وصول عملية السلام لطريق مسدود في قمة كامب ديفيد ومع اندلاع الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠. يظهر الشكل رقم (١) تزايد تأييد حركة حماس منذ عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٦.

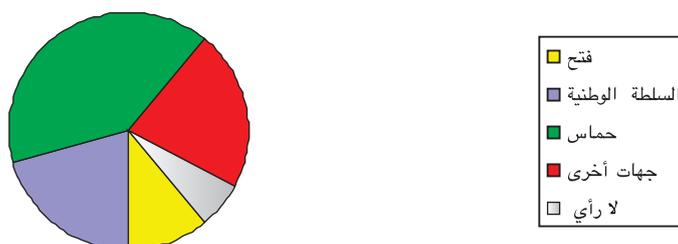
الشكل رقم (١): حجم التأييد لحركتي فتح وحماس من تموز ٢٠٠٠ ولغاية حزيران ٢٠٠٦.



يظهر الشكل السابق ازدياد شعبية حركة حماس مقابل انخفاض شعبية حركة فتح، لكن هذا الجدول يظهر عودة شعبية حركة فتح إلى الصعود وخاصة في حزيران ٢٠٠٥، وهنا تجدر الإشارة إلى أن شعبية حركة فتح بدأت بالتزايد منذ استطلاع رقم ١٤ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول ٢٠٠٤ بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. يعود هذا الارتفاع في شعبية حركة فتح إلى رحيل الأب المؤسس للحركة وحالة التعاطف معها، كما شهدت هذه الفترة ازدياد التفاؤل بإمكانية التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل مقارنة بالوضع خلال سنوات الانتفاضة الماضية^١.

كما أظهرت استطلاعات الرأي العام ارتفاعاً بارزاً في نسبة الذين يرون أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يعد انتصاراً للمقاومة المسلحة (٧٢٪) في استطلاع رقم (١٦) الذي أجري في شهر حزيران ٢٠٠٥ فيما ارتفعت النسبة إلى ٨٤٪ في استطلاع رقم (١٧) الذي أجري في أيلول ٢٠٠٥. ترى النسبة الأكبر (٤٠٪) أن الفضل الأول في ذلك يعود لحركة حماس فيما ترى نسبة ٢١٪ أنه يعود للسلطة الفلسطينية و ١١٪ تراه يعود أولاً لحركة فتح^٢. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (٢): من صاحب الأفضلية في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.



كما أظهرت استطلاعات الرأي العام خلال العام ٢٠٠٥ أن غالبية الفلسطينيين غير متفائلة بإمكانية نجاح عملية السلام، خاصة بعد فشل الرئيس عباس بإعادة إحياء المفاوضات بعد انتخابه في كانون ثاني ٢٠٠٥، إضافة لاستمرار إسرائيل بعدوانها وحصارها للشعب الفلسطيني على الرغم من التزام الفصائل الفلسطينية بالتهديئة^٣. فقد أظهرت نتائج الاستطلاعات (١٥، ١٦، ١٧) أن غالبية الرأي العام الفلسطيني غير متفائلة من قيام سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد تراوحت نسبة التشاؤم بين (٦٧٪-٧٣٪).

٢. وجود شريك في الحكم وموقفه من عملية السلام

ترى حركة حماس أن برنامجها الرافض لعملية السلام وتبعاتها يمثل الأغلبية الفلسطينية، وهذا ما عكسته نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، لأن التصويت كان بين برنامجين متناقضين، كما تعتقد أنها رفعت سقف المطالب الفلسطينية في قضايا الحل النهائي، وعدم تقديم التنازلات المجانية للجانب الإسرائيلي.

عارضت حركة حماس عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي، بحجة أن المفاوضات لا تخدم الشعب الفلسطيني بل تخدم إسرائيل. وأعلنت تأييدها للسلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من نيل حقوقه. وترفض حماس عملية السلام استناداً لما يلي:

١. أن أساس عملية السلام هو الاعتراف بإسرائيل، والتنازل عن ما يزيد على ٧٨٪ من أرض فلسطين.

٢. أن الاتفاقيات التي وُقعت أبقت السيادة الإسرائيلية على الحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية.

٣. أجلت عملية السلام قضايا جوهرية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات.

٤. تشجيع عملية السلام الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك في ضوء إحساس اليهود بالأمان.

١ استطلاع رقم (١٤)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (١-٥ كانون أول ٢٠٠٤).

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2004/p14a1.html>

٢ استطلاع رقم (١٧)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (٧-٩ أيلول ٢٠٠٥).

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p17a1.html>

٣ علاء خلوح: فوز حماس في الانتخابات التشريعية الأسباب والنتائج «الانتخابات الفلسطينية الثانية: الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي ٢٠٠٥-٢٠٠٦»، تحرير د. خليل الشقاقي وجهاد حرب، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧، ص ص ١٧١-١٧٢.

«إذا وجد برنامجان هناك أعرف، حيث أن البرنامج الأخير في الانتخابات هو البرنامج المهيمن، لأنه الاستفتاء الأخير للشعب. وبالتالي برنامج الرئاسة غير مواز أو مكافئ لبرنامج الحكومة. إضافة إلى أن التنافس في الانتخابات الرئاسية على الأشخاص وليس على البرنامج، على خلاف الانتخابات التشريعية التي كانت فيها المنافسة بين البرامج. تحدث برنامج حماس عن المقاومة وعن فلسطين التاريخية، فيما تحدث برنامج فتح عن حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية والعربية.»

مقابلة مع موسى أبو مرزوق (نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس)، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٧، عدد ٦٧، صفحة ٧.

٥. أن هذه الاتفاقيات ستنتهي المقاطعة على إسرائيل، وستكون مدخلاً لإسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي^٤. تنطلق حركة حماس في رفضها الاعتراف بإسرائيل من مواقف عقائدية، حيث تعتبر حماس فلسطين «أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة»، مما يمنع (يحرم) التنازل عن أي جزء منها، ويطالبهم بإعادة تحريرها. وهي تعتبر أن الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧ في مقابل الاعتراف بإسرائيل منافية لأحكام ميثاق حماس المادة (١١)^٥.

على ضوء مواقف حركة حماس السياسية والعقائدية، واجهت الحركة بعد تشكيلها الحكومة دون مشاركة قوى أخرى مقاطعة وحصار دولي وإقليمي، واشترط المجتمع الدولي على الحكومة الفلسطينية عدداً من الشروط لرفع الحصار عنها، وهي:

أ. الاعتراف بدولة إسرائيل.

ب. نبد العنف.

ج. الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بدورها لم تستجب حركة حماس للمطالب الدولية وشدت على رفضها الاعتراف بإسرائيل مؤكدة على مواقفها السابقة، واعتبرت أن الحل الأفضل للعلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو وجود هدنة بين الطرفين تحدد بسقف زمني بحيث تسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتفكك المستوطنات، وتطلق سراح المعتقلين في المعتقلات الإسرائيلية؛ بدورها توقف حركة حماس العمل المسلح ضد إسرائيل. صدرت عن حركة حماس دعوات متكررة للهدنة من خلال تصريحات صحفية صادرة عن قياديين بارزين فيها مثل دعوة محمود الزهار في آذار ١٩٨٨، ومحمد نزال في كانون ثاني ١٩٩٣، ومبادرة المكتب السياسي لحماس في نيسان ١٩٩٤ وغيرها من التصريحات والمؤتمرات الصحفية.

تعتبر حركة حماس الهدنة مدخلاً شرعياً يجيزه الإسلام، تقوم بموجبه الحركة بوقف أعمالها العسكرية لفترة زمنية يتم الاتفاق عليها، بشروط، منها الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع والقدس، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة^٦.

بعد تشكيل الحكومة تداولت وسائل الإعلام تصريحات مختلفة لقادة حماس حول الهدنة، وكان أبرزها ما سمته الصحافة المحلية "وثيقة الدكتور أحمد يوسف" مستشار رئيس الوزراء التي دعت لانسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية، ووقف للعنف لمدة ٥ سنوات، ووقف أعمال الاستيطان. أحدثت هذه الوثيقة إرباكاً داخل حركة حماس حيث أوضحت الحركة أن الوثيقة هي أفكار أوروبية لخلق ظروف مناسبة لإنهاء الصراع وأن الحركة لم توافق عليها. في الجانب الآخر رفض الرئيس الفلسطيني هذه المقترحات على اعتبار أنها تقود للدولة ذات الحدود المؤقتة التي ترفضها فتح.

يلاحظ على تصريحات قادة حماس حول الهدنة أنهم يفضلون الحل مرحلي على حساب الحل النهائي خاصة في هذه الفترة، لأن الحل مرحلي حسب اعتقادهم يريحهم من تبعات الاعتراف بإسرائيل. تجمع تصريحات قادة حماس على رفض الاعتراف بإسرائيل، وفي الوقت نفسه تريد حلاً وانسحاباً إسرائيلياً من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مع إغفال قضية اللاجئين.

ترى حركة فتح بالهدنة التي تشهدها حركة حماس من إسرائيل تكريساً للحكم الذاتي، فبدلاً من أن يكون مؤقتاً يصبح أبدياً. كما ترى فتح أن الهدنة هروب إلى الأمام تلجأ له حماس كلما واجهت صعوبات أو تحديات.

ثانياً: رؤية حركة فتح للحل المستقبلي

اتسمت الاتفاقيات الموقعة بين م. ت. ف وإسرائيل بالمرحلية، فعندما وقع اتفاق إعلان المبادئ بين الجانبين (أوسلو) كان اتفاقاً مرحلياً استند على قيام السلطة الفلسطينية لمدة ٥ سنوات وخلالها يتم التفاوض على قضايا الحل النهائي (اللاجئين، المستوطنات، القدس، السيادة والحدود). كما بحث الجانب الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي قضايا الحل النهائي في كامب ديفيد ولم يتم التوصل لاتفاق بين الجانبين لخلافات جوهرية حول قضيتي القدس واللاجئين.

واجه الطرف الفلسطيني خلال سنوات العملية السلمية تحديات عديدة أبرزها عدم التزام الجانب الإسرائيلي بالجدول الزمني المتفق عليها، مما أثار

٤ ناصر الدين الشاعر: عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وجهة نظر إسلامية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩م، ص ٦١ - ٦٣.

٥ المادة (١١) من ميثاق حركة حماس «تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة.»

٦ نفس المصدر السابق، ص ٩٢.

تخوفات داخل حركة فتح من قضية الحل المرحلي .

١. رؤية حركة فتح للحل المرحلي

تبنت حركة فتح الحل المرحلي وطرحته في (برنامج النقاط العشر) في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ ، للوصول إلى دولة مستقلة . استمرت فتح في تبني البرنامج المرحلي حتى وصلت إلى طريق مسدود في عملية السلام وفشل محادثات كامب ديفيد . أرادت فتح من الحل المرحلي إقامة حكومة ذاتية لمدة لا تتجاوز ٥ سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة وإلى تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢ ، و ٣٣٨) . وهذا ما تضمنه اتفاق إعلان المبادئ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

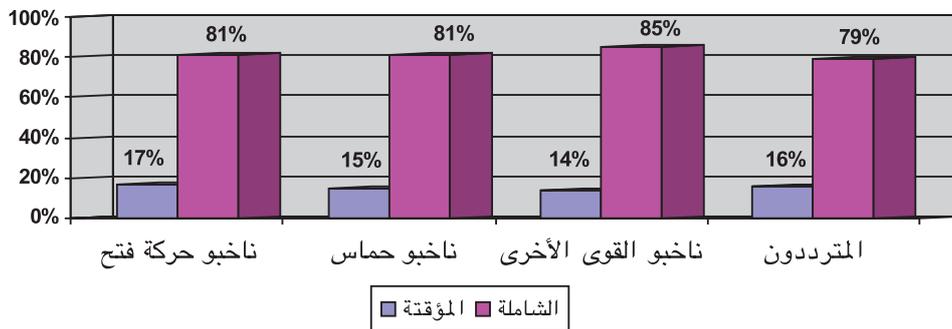
يختلف العديد من قيادات حركة فتح فيما بينهم في رؤيتهم للحل المرحلي فأغلبهم يرفض الحل المرحلي ويعتبره مضجعة للوقت مستذكرا التجربة الفلسطينية الأولى في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ، ويؤكد أنصار هذا التيار استغلال إسرائيل لهذه الفترة الزمنية وخلق حقائق على الأرض ترهق المفاوضات الفلسطينية في المفاوضات النهائية . ويتشابه هذا الموقف مع الموقف الرسمي لحركة فتح الذي يصدر عن الناطقين الرسميين أو الرئيس أبو مازن برفضهم الحلول المرحلية مثل الدولة المؤقتة ، ويؤكدون أن أية رؤية للسلام يجب أن تنطلق على أساس الحل الشامل .

بالمقابل ترى قيادات أخرى في حركة فتح بأنه لا مانع من حل مرحلي إذا كان مشروطا بضمانات دولية تلزم إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة ، خاصة في ظل انسداد آفاق عملية السلام بين الجانبين ، فأى محاولة جادة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح مرحب بها .

وتخشى القيادة الفتحوية أن تؤدي الموافقة على تسوية مؤقتة بدون حل قضايا الحل الدائم مثل : الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئين إلى منح إسرائيل الوقت الكافي لحسم الحقائق الاستيطانية على الأرض ، بحيث يصبح من المستحيل إزالة هذه الحقائق عندما يتم التفاوض النهائي حولها .

لا يحظى الحل المرحلي على تأييد داخل الرأي العام الفلسطيني خاصة بين ناخبي حركة فتح ، فقد أظهر استطلاع الرأي العام رقم (٢٢) الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول ٢٠٠٦ أن نسبة التأييد للحل الشامل وإنهاء الصراع وحل كافة القضايا بين جمهور الناخبين لحركة فتح تصل إلى ٨١٪ ، في حين لم تتعد نسبة المؤيدين للحل المرحلي ١٧٪ ، وتنطبق هذه الرؤية على بقية القوى الأخرى . الشكل رقم (٣) يبين ذلك .

الشكل رقم (٣): حجم التأييد للحل الشامل والمرحلي بين ناخبي فتح وحماس والقوى الأخرى .



تظهر البيانات السابقة عدم وجود فوارق بين ناخبي فتح وناخبي حماس وناخبي القوى الأخرى والمترددون من حيث تأييد الحل المؤقت والحل الشامل . ويرجع سبب عدم تأييد التسوية المؤقتة لانعدام ثقة الناخب الفلسطيني في الجانب الإسرائيلي لمراوغته وتهربه من الاتفاقيات السابقة التي وقعها مع الجانب الفلسطيني في السابق .

«عندما أعلن الرئيس الخالد في دورة المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨ قرار المجلس إعلان الاستقلال وإقرار برنامج السلام الفلسطيني واعتماد الحل التاريخي القائم على إقامة دولة فلسطين بجانب إسرائيل فقد كان يعلن اتخاذ الشعب الفلسطيني وقيادته للسلام كخيار استراتيجي . سلام يضمن الحقوق الثابتة ويتوافق وقرارات الشرعية الدولية .

إن التزامنا المستمر باحترام الاتفاقات الموقعة وبخارطة الطريق وبقرارات الشرعية الدولية وباعتماد المفاوضات وسيلة لإنجاز التسوية النهائية يجب أن يقابل بالتزام جدي مماثل وعملي من قبل الحكومة الإسرائيلية وتحت إشراف الأسرة الدولية .

ونؤكد هنا أن استعداد السلطة لسط سيطرتها على أية أرض فلسطينية يجلب عنها الاحتلال مرتبط بالحفاظ على الوحدة الجغرافية والقانونية لجناحي الوطن الفلسطيني في الضفة والقطاع ، وبأن يكون جزءاً أصيلاً من خطة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ ، ونؤكد رفضنا لأية اتفاقات مرحلية أو انتقالية» .

فقرات من البرنامج الانتخابي لمرشح الرئاسة عن حركة فتح محمود عباس (٢٠٠٥)

٢. رؤية حركة فتح للحل الشامل:

ظهرت خلال مسيرة التسوية العديد من الأدبيات الصادرة عن مؤسسات وشخصيات حركة فتح تدعو لدراسة التجربة التفاوضية السابقة المرتبطة بالمرحلة الانتقالية والاستفادة من الأخطاء التي وقع فيها المفاوض الفلسطيني. لذلك تريد حركة فتح البدء بمفاوضات الوضع النهائي لمعالجة قضايا القدس الشرقية، واللاجئين، والاستيطان، والحدود، والمياه، والأمن، على قاعدة رؤيا الرئيس بوش وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

تسعى حركة فتح للدخول في مفاوضات الحل النهائي للوصول للحل الشامل للقضية الفلسطينية بحيث تشمل البنود التالية:

أ. انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

ب. حل قضية اللاجئين استناداً إلى القرار ١٩٤.

ج. تفكيك المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية لعدم شرعيتها.

د. الوصول لاتفاقية سلام تضمن قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

بالمقابل لا يمانع العديد من قيادات حركة فتح إجراء نوع من التبادلية في الأراضي بين الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل.

تحتل قضية اللاجئين حيزاً هاماً في رؤية حركة فتح عملية السلام، حيث تتمسك حركة فتح بالقرار الدولي ١٩٤ القاضي بحق العودة والتعويض مع بعض المرونة. وهذا ما عبر عنه الرئيس الراحل ياسر عرفات حين دعا لحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً ومنصفاً وإنهاء مأساتهم، مع تفهم تخوفات إسرائيل الديمغرافية، ودعا الفلسطينيين ليكونوا واقعيين فيما يتعلق باحتياجات إسرائيل الديمغرافية^٧.

شارك العديد من قيادات حركة فتح في إعلان مبادرات تطالب بقبول حل وسط لقضية اللاجئين مثل مبادرة جنيف التي تستند إلى حل على «أساس قراري الأمم المتحدة رقم ١٩٤ ورقم ٢٤٢ ومبادرة السلام العربية ويعطى اللاجئين خمسة خيارات للإقامة الدائمة هي (١) دولة فلسطين، (٢) والمناطق في إسرائيل التي يتم نقلها لدولة فلسطين في تبادل الأراضي، (٣) ولا يكون هناك قيود على عودة اللاجئين لهاتين المنطقتين. (٤) أما المناطق الثلاثة الأخرى فتكون الإقامة فيها خاضعة لقرار من دولها وهي: دول أخرى في العالم تبدي استعداداً لقبول اللاجئين، ودولة إسرائيل، والدول المضيفة. (٥) يكون عدد اللاجئين الذي يعودون إلى إسرائيل مبني على أساس متوسط عدد اللاجئين الذي يتم قبولهم في مناطق أخرى مثل استراليا وكندا وأوروبا وغيرها. ويحق للاجئين كافة الحصول على تعويض عن لجوئهم وعن فقدانهم للممتلكات»^٨.

أما ناخبو حركة فتح فينقسمون بين المؤيد والمعارض لحل وسط لقضية اللاجئين على الأساس السابق، فقد أظهرت استطلاعات أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال السنوات الماضية أن نسبة التأييد للحل الوسط لقضية اللاجئين تتراوح بين (٤٧٪-٥٤٪) ونسبة المعارضة لمثل هذا الحل تتراوح بين (٤٣٪-٤٩٪)، بالمقابل تراوحت نسبة التأييد لهذا الحل بين ناخبي حماس (٢٤٪-٣٦٪)، وارتفعت نسبة المعارضة لتتراوح بين (٦٣٪-٧٤٪).

«هدف فتح من المفاوضات مع إسرائيل الوصول إلى حل الدولتين، دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بلا احتلال أو استيطان وتسلم إسرائيل بهذا الحل، لكن تنفيذ الحل قد يحتاج وقتاً، ونحن ليس لدينا مانع ولكن ضمن جدول زمني ملزم، ولا نريد العودة إلى دوامة المفاوضات مع إسرائيل بقضية الإلتزام بالجدول الزمني (لا يوجد مواعيد مقدسة).»

مقابلة مع أحمد عبد الرحمن عضو المجلس الثوري لحركة فتح والناطق الرسمي باسم الحركة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١

تحتل مسألة الاعتراف المتبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني على تأييد معظم ناخبي حركة فتح، حيث تراوحت نسبة التأييد لهذا الحل بين ناخبي حركة فتح (٦٥٪-٨٠٪)، كما يحصل هذا الحل على دعم القوى الأخرى التي تحظى بدعم ١٢٪ من الشارع الفلسطيني. فيما ينقسم كوادرو وأعضاء حركة فتح بين مؤيد ومعارض لهذا الحل إذ تبلغ نسبة التأييد (٥١٪) فيما تبلغ نسبة المعارضة (٤٧٪)^٩. ويأتي هذا التحفظ في تأييد خيار الاعتراف المتبادل من قبل كوادرو وأعضاء حركة فتح منسجماً مع المواقف المعلنة من قبل قيادة حركة فتح التي ترفض مسألة الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، وذلك لأنه من غير المتعارف عليه في تاريخ المفاوضات أن يتم التفاوض على هوية الدولة، إلى جانب الخوف على حقوق اللاجئين والمواطنين العرب في إسرائيل.

٧ صحيفة النيويورك تايمز، الرئيس ياسر عرفات: رؤية السلام الفلسطينية. // www.nad-plo.org/ar/inner.php

٨ هذا النص هو ملخص الحل النهائي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بتلخيصه عن مبادرة جنيف، ويتم اعتماده في الأسئلة المتعلقة بالتسوية الدائمة.

٩ قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء العديد من الاستطلاعات بين كوادرو وأعضاء حركة فتح في مؤتمرات الأقاليم (القدس، جنين، نابلس، رام الله، شمال الخليل، وسط الخليل، جنوب الخليل).

٣. قدرة وثيقة الوفاق الوطني على تأسيس شراكة بين فتح وحماس

عانت الساحة الفلسطينية من أزمة حقيقية نتيجة الخلاف بين حركتي حماس وفتح، خاصة بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في الانتخابات التشريعية الثانية، وتشكيلها الحكومة منفردة دون شراكة مع أي من القوى السياسية الفلسطينية. تعود أسباب الأزمة إلى سببين جوهريين هما:

أ. اختلاف البرامج السياسية بين فتح الممثلة في الرئاسة وحماس الممثلة في الحكومة. برنامج يتبنى حل الدولتين والمفاوضات من جهة، وبرنامج يتبنى المقاومة ويرفض حل الدولتين كحل دائم من جهة.

ب. الصراع على السلطة وصلاحياتها بين الرئاسة والحكومة. فقد سارع الرئيس الفلسطيني عقب فوز حماس إلى نقل بعض صلاحيات الحكومة إلى مكتبه، وبالمقابل قامت الحكومة الجديدة بتشكيل جهاز أمني يتبع لوزير الداخلية سرعان ما اصطدم بالأجهزة الأمنية الأخرى.

أدى استمرار الاحتقان بين الطرفين إلى حدوث بعض المواجهات بين الطرفين خاصة في قطاع غزة، لتدخل الساحة الفلسطينية مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني. أمام تصاعد الوضع الداخلي ارتأت عدد من قيادة التنظيمات في السجون صياغة وثيقة توحد المتنازعين وتصور موقفاً سياسياً موحداً لرأب الصدع الداخلي، ومواجهة الحصار الدولي والإقليمي، برنامجاً يقرب بين البرنامجين المتناقضين بصياغة مبادرة من ١٨ بنداً عرفت بوثيقة الأسرى^{١٠}.

عقدت جلسات الحوار الوطني الفلسطيني في رام الله وغزة في ٢٥/٥/٢٠٠٦ وتبنى الرئيس أبو مازن وخلفه حركة فتح ووثيقة الأسرى كأساس للبرنامج الوطني، في الوقت نفسه رأت حركة حماس أن هذه الوثيقة تحتاج إلى بعض التعديلات لتعبر عنها.

حظيت وثيقة الأسرى على تأييد واسع (٧٤٪) من الرأي العام الفلسطيني، وارتفعت نسبة التأييد للوثيقة بين ناخبي حركة فتح إلى (٩٣٪)، فيما انخفضت نسبة التأييد للوثيقة بين ناخبي حماس إلى (٥٣٪).

أ. نقاط الاتفاق والاختلاف بين فتح وحماس في وثيقة الأسرى

تناولت الوثيقة القضايا المتعلقة بالتوابت الوطنية وقضايا سياسية أخرى، اتفق المتحاورون على عدد من بنود الوثيقة ولم يجروا عليها أية تعديلات، وتتعلق هذه البنود بتحرير الأسرى والمعتقلين، والعمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة، والوحدة الوطنية، ورفض الاقتتال الداخلي. كما اتفقوا على ضرورة الإصلاح الأمني والقضاء على الفوضى والفلتان الأمني، وممارسة المجلس التشريعي لدوره في صياغة القوانين، وبالترحيب بنشاطات لجان التضامن الدولية في مساندة النضال الفلسطيني.

اعترضت حركة حماس على بعض بنود وثيقة الأسرى، وطالبت بتعديلها لتكون أساساً للوفاق الوطني بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية، ورأت حماس في تعديل البنود المتعلقة بالاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والعربية، وتشكيل حكومة وحده وطنيه، إضافته إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلى جانب بعض التعديلات (التي سيشار إليها لاحقاً).

✓ أكدت حماس على أحد ثوابتها وهو عدم الاعتراف بإسرائيل من خلال إضافة عبارة «انطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال» إلى النص المعدل الذي أصبح يعرف باسم وثيقة الوفاق الوطني.

✓ أكدت وثيقة الأسرى في بندها الأول على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمن حق العودة. رأت حماس أن حق العودة في هذا النص مبهم وغير واضح، فإلى أين ستكون العودة، إلى أراضي فلسطين التاريخية؟ أم إلى الدولة الفلسطينية في أراضي ١٩٦٧؟ لإزالة هذا الغموض طالبت حماس بتعديل النص المتعلق بحق العودة ليصبح «ضمن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعيضهم». اشتمل التعديل في هذا البند على ربط الشرعية الدولية بعبارة «بما لا ينقص من حقوق شعبنا». رأت حماس أن هذه التعديلات تشكل حماية من قرارات الشرعية الدولية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني في معظمها^{١١}.

✓ رفضت حركة حماس النص المطالب بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حماس والجهاد الإسلامي بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لا ترى حماس في م. ت. ف ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني بسبب وجود حركة حماس خارج إطار المنظمة، في حين تعتبر حركة فتح وبقية القوى المنطوية في إطار م. ت. ف أن المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً بغض النظر عن إصلاحها وإعادة تفعيلها وانضمام

١٠ الوثيقة صادرة عن: النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة «فتح». الشيخ عبد الخالق النشنة (الهيئة القيادية العليا لحركة حماس)، الشيخ بسام السعدي قيادي في الجهاد الإسلامي، عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مصطفى بدارنة قيادي في الجبهة الديمقراطية.

١١ مقابلة مع موسى أبو مرزوق (نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس)، جمعيه الدراسات الفلسطينية، عدد ٦١، صيف ٢٠٠٦.

بقية القوى لها . أدخلت حماس إلى نص وثيقة الأسرى كلمات تدل أن المنظمة تصبح مثلاً شرعياً وحيداً بعد انضمام حماس وبقية القوى لها "انضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد". تشير المادة (٢٧) في ميثاق حماس إلى أن دخول حماس للمنظمة مرتبط بأسلمة المنظمة وتخليها عن الفكر العلماني، وتعود مفاوضات انضمام حماس ل م. ت. ف. إلى عام ١٩٩٠ حينما طالبت حماس ب٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني للانضمام للمنظمة . ويدل ما سبق أن مواقف حركة حماس تجاه قضايا سياسية ترفضها حماس في هذا الوقت، ربما تشهد في المستقبل تحولات جذرية .

✓ جاء في البند (٣) في وثيقة الوفاق الوطني الإشارة إلى "خيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧"، وكانت حركة فتح قد حاولت أن تضع عبارة "حصار المقاومة" بدل عبارة "تركيز المقاومة" لما يحتويه التبدل من دلالات تكون أكثر وضوحاً، لكنها استجابت لمطالب حماس بالإبقاء على عبارة "تركيز المقاومة".

✓ طالبت حماس بتعديل البند الرابع من وثيقة الأسرى المتعلق بوضع خطه للتحرك على أساس برنامج الإجماع الوطني وقرارات الشرعية العربية والدولية المنصفة للشعب الفلسطيني . رأت حماس أن برنامج الإجماع الوطني هو قرارات المجلس الوطني في عام ١٩٨٨ وتتضمن هذه القرارات اعترافاً بقرار ٢٤٢ المتضمن اعترافاً بشرعية إسرائيل الذي ترفضه حماس ، هذا بالإضافة إلى أن حماس لم تشارك في صياغة برنامج الإجماع الوطني بسبب عدم عضويتها في م. ت. ف. في ذلك الوقت^{١٢} . أصرت حركة حماس على رفض قرارات الشرعية العربية والشرعية الدولية لأنها تتضمن اعترافاً بإسرائيل المناهض لمبادئها وبرنامجها الانتخابي الذي فازت على أساسه وبرنامج حكومتها . رأت حماس بعبارة «قرارات الشرعية العربية والدولية المنصفة لحقوق شعبنا» بأنها عبارة فضفاضة تحتمل أكثر من تفسير من قبل الأطراف الفلسطينية الأخرى .

عُدل هذا البند وادخل بدلاً من عبارة «برنامج الإجماع الوطني» عبارة «الأهداف الوطنية الواردة في هذه الوثيقة»، وقيدت عبارة «الشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة» بـ «حفظ الحقوق والثوابت» . لم تحدث التعديلات اللغوية في هذا البند أية تعديلات في مضمون البند، لأن كل طرف يستطيع تفسير الإنصاف وحفظ الحقوق والثوابت حسب رؤيته . وهنا نرى بوضوح تجاوز المادة (١٣) من ميثاق حماس الرفض للمبادرات الدولية لتعارضها مع عقيدة الحركة .

✓ طالبت حماس بإدخال عبارة «العمل على» على البند السادس المتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لتصبح «العمل على تشكيل حكومة وحده وطنيه»، وتمنعت حركة فتح عن قبول هذا التعديل لأنه يعطي حماس فرصة للمماطلة والتأخير في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية . ترى حماس أن إضافة كلمة «العمل على» إلى النص يعتبر أن الحكومة الحالية ستبقى قائمه وستعد لتشكيل حكومة وحده وطنيه والتفاوض مع الكتل البرلمانية الراغبة بالمشاركة، بينما النص السابق يعني سقوط الحكومة الحالية التي شكلتها حماس بمفردها بمجرد الاتفاق على وثيقة الوفاق الوطني^{١٣} .

✓ نجحت حركة فتح بالإبقاء على مضمون البند (٧) في وثيقة الأسرى كما هو، خاصة الجزء الثاني منه المتعلق بعرض أي اتفاق ينتج عن المفاوضات على المجلس الوطني بتشكيلته المتفق عليها في الوثيقة أو على استفتاء، في حين أرادت حركة حماس عرضه على المجلس التشريعي الفلسطيني .

يبين الجدول رقم (١) كافة التعديلات التي جرت على وثيقة الوفاق الوطني لتوافق عليها حركة حماس .

أحدثت وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني تعديلات على مواقف سياسية سابقة لحركة حماس ، وهي :

✓ إقرار حماس بأن هدف النضال الوطني الفلسطيني إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف . وكانت حماس قد طرحت أن هدف النضال الوطني الفلسطيني هو إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف دون تحديد البعد الجغرافي وذلك في البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦ . وطرحت «دولة الإسلام» في المادة (٩) من ميثاقها دون تحديد البعد الجغرافي .

✓ الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية (المشار له سابقاً) .

✓ إقرار حماس بالعمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي إلى جانب مقاومة الاحتلال . وهذا مثل تحولاً وتطوراً في مواقف حماس التي كانت لا ترى سوى «الجهاد» وسيلة للنضال ، وهو ما ورد

١٢ إبراهيم غوشة (عضو المكتب السياسي لحركة حماس) : قراءة في وثيقة الوفاق الوطني .

<http://www.alarabnews.com/alshaab/2006/02-06-2006/8.htm>

١٣ حديث صحفي لأحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، جريدة القدس ٢٨/٦/٢٠٠٦

«بالنسبة للتسوية مع الجانب الإسرائيلي، حماس ليس لديها قناعات بها لأسباب سياسية وأيديولوجية وبالدرجة الأولى أيديولوجية . حماس لديها موقف عقائدي تجاه وجود دولة إسرائيل، حيث ترفض رفضاً قاطعاً وجودها على الأرض الفلسطينية، وتؤمن أن للفلسطينيين حق ديني وتاريخي بأرض فلسطين، وتعتبر أن التسوية تعني إعطاء إسرائيل حق وجودها في المنطقة . إن الحديث عن تسوية سياسية هو نوع من عدم الدقة، حماس اضطرت تحت وطأة ظروف دوليه وعربية وبسبب الضعف العربي واتفاقيات السلام التي وقعتها أطراف عربية والسلطة الفلسطينية مع إسرائيل، أدركت حماس أن خيار إزالة إسرائيل غير متاح الآن، مما دفع حماس إلى أن تعيد النظر من الجانب السياسي، حيث أصبحت تفكر أن لا مشكله بقبول دولة في حدود عام ١٩٦٧، لكن حماس بقيت على موقفها أنه لا يمكن أن تقبل بدولة إسرائيل أو أن تمنحها الاعتراف، ولقد برز هذا في محطات مثل اتفاق مكة ووثيقة الوفاق الوطني، وحماس ليس لديها الاستعداد للاعتراف بإسرائيل .»

مقابلة مع القيادي في حماس غازي حمد (تشرين ثاني ٢٠٠٧)

في ميثاقها في أكثر من موقع .

✓ التعامل مع قرارات الشرعية العربية والدولية ، فرغم التعديلات التي أدخلت على الوثيقة ، إلا أنه حدث تحول نوعي في مواقف حماس التي كانت ترفض الشرعية الدولية لأسباب مذكورة سابقا .

جدول (١) التعديلات التي جرت على بنود وثيقة الأسرى

رقم البند	الصيغة قبل التعديل	الصيغة بعد التعديل
المقدمة	انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي .	انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي .
البند ١	و ضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية .	و ضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا .
البند ٢	تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده	تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة .
البند ٣	حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك في خيار المقاومة	حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال
البند ٤	وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ،	وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ،
البند ٥	احترام الدستور المؤقت للسلطة	احترام «القانون الأساسي» للسلطة
البند ٦	تشكيل حكومة وحدة وطنية	العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية
البند ٧	أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م . ت . ف) ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه .	أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م . ت . ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه .
البند ١١	التمسك بالنهج الديمقراطي وإجراء انتخابات عامة ودورية وحررة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس ولل مجالس المحلية والبلدية ،	التمسك بالنهج الديمقراطي وإجراء انتخابات عامة ودورية ودورية وحررة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس ولل مجالس المحلية والبلدية والبلديات والائتلافات والنقابات والجمعيات .
البند ١٢	التأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك .	التأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا .
البند ١٥	أن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية والعودة والاستقلال	إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال

ب. امكانية أن تؤسس الوثيقة لشراكة سياسية

لم تُحدث وثيقة الوفاق الوطني أي تغيير على موقف حركة فتح من عملية السلام. ومن يطلع على وثيقة الوفاق الوطني يرى أنه أقرب إلى برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، علماً أن برنامج فتح السياسي هو برنامج منظمة التحرير الفلسطينية. لكن بالنظر إلى أن ما تم الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني يتسم بالعموميات مثل البند الرابع بعد التعديل المذكور سابقاً، فإن ذلك قد يمثل نقاط خلاف بين الطرفين من حيث أن حركة فتح ستري في قرار مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨) قرارات مناسبة وفرت الحد الأدنى من الثوابت الوطنية لتحفظ حقوق الشعب الفلسطيني. فيما قد تعتقد حركة حماس أن القرارات السابقة لا توفر الحد الأدنى من الثوابت الوطنية.

سعت حركة فتح لتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على رفع الحصار الدولي بشقيه السياسي والاقتصادي، إضافة لإخراج القضية الفلسطينية من حالة الجمود التي تعيشها نتيجة لانسداد الأفق السياسي، ورأت أن هذا يتطلب من حكومة الوحدة الوطنية الالتزام بقرارات المجالس الوطنية والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. فشلت جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية مرات عدة، لرفض حماس قبول الالتزام بالاتفاقيات السابقة كشرط من شروط رفع الحصار، كما اختلف المتحاورون حول قرارات الشرعية العربية ومن بينها مبادرة السلام العربية «مبادرة الأمير عبد الله»، حيث أصرت حركة فتح على الاعتراف بالمبادرة، الأمر الذي رفضته حركة حماس، لأن المبادرة تتضمن اعترافاً ضمناً بإسرائيل. لكن حماس قبلت في اتفاق مكة بصياغة تسمح للحكومة «باحترام» هذه الاتفاقيات. كذلك أبدت حماس استعداداً لتقديم تنازلات إجرائية تتعلق بتركيبة الحكومة، واعترفت بإسرائيل كأمر واقع قائم على الأرض وليس كدولة ذات شرعية، وأعلنت قبولها بوقف متبادل لإطلاق النار مع إسرائيل^{١٤}. لكن مع استمرار الجهود العربية، خاصة من قبل جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية، توصل الطرفان لاتفاق مكة والذي يتم بموجبه تشكيل حكومة وحدة وطنية من كلا الطرفين والقوى والفصائل الأخرى.

جاء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية منسجماً مع تطلعات المواطنين حيث أبدى ٨٨٪ من الرأي العام الفلسطيني رضاهم عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية^{١٥}. لكن سرعان ما تبددت آمال المواطنين وعاد الاقتتال بين الطرفين إلى قطاع غزة، الذي أدى إلى سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران ٢٠٠٧.

كرست سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة موضوع الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي أقال فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية، وكلف د. سلام فياض بتشكيل حكومة بديلاً عنها في حزيران ٢٠٠٧، استمر ممثلو حركة حماس في الحكومة المقالة في قطاع غزة على رأس وزاراتهم، بل أن رئيس الوزراء المقال قام بتكليف أشخاص جدد ليشغلوا الوزارات التي استقال منها وزراء فتح والمستقلين.

سعت عدة أطراف عربية لإعادة الحوار الوطني بين فتح وحماس وإنهاء الانقسام إلا أن هذه الوساطات منيت بالفشل بسبب تعنت كلا الطرفين حول مواقفهما، فقد طالب الرئيس عباس حماس بالالتزام بمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية باتفاقيات السلام التي وقعتها مع إسرائيل، وغيرها من القضايا الإجرائية المتعلقة بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل سيطرة حماس على قطاع غزة. بالمقابل رفضت حماس هذه الشروط وتمسكت بالمطالبة بعودة حكومة الوحدة الوطنية.

في ظل الانقسام واصل الرئيس عباس وفريقه مفاوضاتهم مع الجانب الإسرائيلي، وبالمقابل توصلت حماس لاتفاق تهدئة مع إسرائيل في حزيران ٢٠٠٨، استمر حتى نهاية العام وانتهى بقيام إسرائيل بهجوم واسع النطاق على قطاع غزة. كان لوقوع الهجوم الإسرائيلي في ظل الانقسام الفلسطيني دور كبير في عودة الحديث عن الحوار الوطني، بحيث أصبح الحوار الوطني مطلباً لدى قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل فوز اليمين الإسرائيلي بالانتخابات الإسرائيلية، ورغبة طرفي

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ. اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهاها، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

• يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبنية أعلاه حماية لفرص السلام وحققنا للدماء بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار».

بنود مبادرة السلام العربية (مبادرة الأمير عبد الله، ولي العهد السعودي) الصادرة عن مؤتمر القمة العربية في بيروت ٢٨/٣/٢٠٠٢.

١٤ خليل الشقاي: «المآزق الفلسطيني الراهن وكيفية الخروج منه: أربعة خيارات أمام رئيس السلطة الفلسطينية»، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، شباط ٢٠٠٧.

١٥ استطلاع رقم (٢٤)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (٢٢-٢٤ حزيران ٢٠٠٧) <http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2007/p24aa.html>

المعادلة الفلسطينية (فتح وحماس) بأن يكون لهم دوراً كبيراً بإعادة إعمار غزة، وذلك لإدراك طرفي المعادلة بأنهما غير قادرين على ذلك كل على حده. في ضوء ذلك دعت جمهورية مصر الأطراف الفلسطينية للحوار مجدداً، ونجحت مصر في إعادة حركتي فتح وحماس إلى الحوار الذي تم بموجبه تشكيل خمس لجان (منظمة التحرير الفلسطينية، الحكومة، الأمن، الانتخابات، المصالحة). وخلال هذه الفترة لم تحصل تغييرات جديدة على مواقف كلا الطرفين من عملية السلام.

واجهت بعض لجان الحوار عقبات مختلفة، فيما حققت لجان أخرى تقدماً كبيراً. فعلى مستوى لجنة منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت أطراف الحوار على تفعيل المنظمة وتطويرها وفقاً لاتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب مجلس وطني بسقف زمني ٢٥/١/٢٠١٠ على مبدأ التمثيل النسبي الكامل، وتكون ولاية المجلس لمدة أربع سنوات.

أما لجنة الحكومة فقد واجهت عقبة رئيسية وأساسية تتعلق ببرنامج الحكومة، ففي الوقت الذي تطالب منه حركة فتح من الحكومة القادمة الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تصر فيها حماس على رفض الحكومة القادمة الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإنما تعلن الحكومة القادمة احترام تلك الاتفاقيات، ليكون برنامج الحكومة القادمة مشابهاً لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قد تشكلت بناءً على اتفاق مكة. تعلق حركة فتح رفضها لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية لعجزه عن رفع الحصار خلال فترة عملها.

اتفق المتحاورون في لجنة الانتخابات على موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية بسقف زمني تم تحديده في ٢٥/١/٢٠١٠، وبالمقابل اختلف المتحاورون على النظام الانتخابي، ففي الوقت الذي تطالب فصائل م. ت. ف. بالنظام الانتخابي النسبي الكامل، تطالب حماس بإجراء الانتخابات استناداً للنظام الانتخابي المختلط (٥٠٪ نسبي، ٥٠٪ دوائر). وقد حاولت مصر مؤخراً تقديم مقترح للنظام الانتخابي المختلط (٧٥٪ نسبي، ٢٥٪ دوائر)، كما تقدمت حماس باقتراح للنظام الانتخابي المختلط (٦٠٪ نسبي، ٤٠٪ دوائر)^{١٦}.

اتفق المتحاورون في المجال الأمني على عدد الأجهزة الأمنية ومهامها، واختلف المتحاورون حول مسمى الأمن الوقائي وجهاز الأمن الداخلي بقطاع غزة، وتبعية جهاز المخابرات العامة، وكذلك حول الأمن والحماية هل هو جهاز مستقل أم يجب أن يكون من ضمن إدارات الشرطة. كما كان الخلاف حول التنسيق الأمني مع الاحتلال.

استطاعت لجنة المصالحة الاتفاق على مجموعة من الآليات والأسس لمنع تكرار الاقتتال في المستقبل.

موقف حركة فتح من المقاومة والعمل المسلح

«إن حق شعبنا في مقاومة الاحتلال حق كفلته المواثيق الدولية، ولن يتنازل عن هذا الحق، وعن حقه في الدفاع عن النفس أمام الاعتداءات الإسرائيلية. ومهمتنا أن نمارس وفي الوقت المناسب أشكال المقاومة المناسبة والمتوافقة مع تقاليدنا وتراثنا الثوري ومع القانون الدولي.

وقد أثبت التحرك الجماهيري الواسع لشعبنا في مقاومة جدار الفصل العنصري وفي التصدي لممارسات الاحتلال فعاليته وقدرته الهائلة على كسب الرأي العام العالمي ومحاصرة السياسات العدوانية الإسرائيلية، وفي إفشال محاولة إصااق تهمة الإرهاب بنضالنا الوطني المشروع. وكان قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بعدم قانونية بناء الجدار وبوجوب إزالته نموذجاً ساطعاً وتجسيدا حيا لفعالية التحرك الجماهيري وجدواه.

إن إطلاق الطاقات الهائلة للجماهير لمقاومة سياسات الاحتلال ضد شعبنا وحقوقه وأرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، يشكل مهمة أساسية، لتحقيق أوسع اصطفااف وطني وتعبئة شعبية في سعينا لنيل الحرية والاستقلال وحقوقنا الوطنية الثابتة“.

البرنامج الانتخابي للرئيس أبو مازن للانتخابات الرئاسية.

تبنت حركة فتح المقاومة والعمل المسلح منذ انطلاقتها في ١٩٦٥، وأصبح العمل المسلح ركيزة أساسية من الركائز التي قامت عليه الحركة، الذي اعتبرته طريق الخلاص من الاحتلال للأرض الفلسطينية، وهذا ما أكدته المواد (١٧ و١٩) من النظام الأساسي للحركة، فقد أكدت المادة (١٧) على أن الثورة المسلحة هي الطريق الحتمي لتحرير فلسطين، فيما اعتبرت المادة (١٩) الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكا، والثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عاملاً حاسماً في معركة التحرير، وأن هذا الكفاح سيستمر حتى تحرير فلسطين. شكل تبني نهج العمل المسلح من قبل حركة فتح عاملاً جذاباً واستقطاباً لآلاف الشبان الفلسطينيين والعرب في أواسط الستينات والسبعينات من القرن العشرين خاصة بعد خوض معركة الكرامة مع القوات الإسرائيلية. واستطاعت حركة فتح بعد ذلك أن تقود العمل الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية

إلى يومنا هذا.

رغم تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٦ و ١٩٩٨، فإن النظام الأساسي لحركة فتح بقي كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيير، وبقي يتضمن المواد المتعلقة بالعمل المسلح لتحرير فلسطين. رغم ذلك انخفض العمل العسكري لحركة فتح بشكل كبير جدا في الفترة الممتدة بين أوسلو ١٩٩٣ والانتفاضة الثانية ٢٠٠٠. إلا أنه مع بدء الانتفاضة الثانية أعادت المجموعات العسكرية التابعة لحركة فتح (كثائب شهداء الأقصى) بقرار ميداني نشاطها في الانتفاضة الثانية ونفذت مجموعة كبيرة من العمليات المسلحة (عمليات تفجيرية داخل إسرائيل، عمليات إطلاق نار على جنود إسرائيليين ومستوطنين في الضفة والقطاع، إطلاق صواريخ محلية الصنع من قطاع غزة على بلدات إسرائيلية مجاورة).

لم تحظ هذه العمليات بدعم كبير من قيادة الحركة التاريخية بل أن بعض القيادات الفتحاوية رفض هذه العمليات وأدانها. كما تدعو قيادة حركة فتح إلى ممارسة نوع آخر من المقاومة وهو المقاومة السلمية وهو ما دعا إليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في برنامجه الانتخابي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥.

المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة ١٩٦٧

تتفق قاعدة كبيرة من قيادات حركة فتح على أهمية استمرار المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، استنادا إلى أن المقاومة بشتى أنواعها في الأراضي المحتلة حق كفله القانون الدولي في مقاومة الاحتلال. ويدعوا أصحاب هذا الرأي إلى تفعيل العمل السياسي إلى جانب العمل المقاوم وعدم الارتهان لأي من الخيارات دون الأخرى، فخير المقاومة بحاجة لعمل سياسي يدعمه ويسنده، والعكس صحيح^{١٧}. يستند أصحاب هذا الرأي إلى التجربة التفاوضية مع إسرائيل التي أبرزت تعنت إسرائيل في عدم التزامها بالاتفاقيات التي وقعت عليها، وواصلت الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهويد القدس.

بالمقابل هناك رؤية أخرى تدعو للمقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولكن بشكل لا يؤثر على عملية السلام بحيث تعطى الأولوية للبرامج السياسية حتى لا يكون هناك تضارب وتأثير على المصلحة الوطنية.

تؤيد غالبية قواعد فتح والإسلاميين تركيز المقاومة ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني، فقد أيد ٨٦٪ من قاعدة فتح ذلك، مقابل ٦١٪ من مؤيدي الإسلاميين^{١٨}، وهذا ينسجم بشكل كبير مع رؤية معظم قيادات حركة فتح.

شهدت مواقف مؤيدي حركة فتح خلال أعوام الانتفاضة الثانية تغيرات جذية تجاه الثقة بقدرة المواجهات المسلحة على تحقيق الحقوق الفلسطينية، فقد انخفضت الثقة بالمواجهات المسلحة من (٧٢٪) في تموز ٢٠٠١ بعد أقل من عام على بدء الانتفاضة الثانية، إلى (٤٢٪) في آذار ٢٠٠٧ (الشكل رقم ٤ يوضح ذلك). وربما يعود السبب في هذا التحول في آراء مؤيدي حركة فتح إلى الصراع بين حركتي فتح وحماس الذي تعزز بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية في كانون

ثاني ٢٠٠٦، وسعي كلا الطرفين لتأكيد شرعية برنامجه السياسي في مقابل الطرف الآخر. كما تنقسم آراء الكوادر والقيادات الميدانية التي شاركت في مؤتمرات الأقاليم الخاصة بحركة فتح بين موافق (٤٧٪) وغير موافق (٥١٪) على أن المواجهات المسلحة قد ساهمت في تحقيق الحقوق الفلسطينية التي فشلت المفاوضات في تحقيقها^{١٩}. ولعل هذا الموقف المشكك في أغلبه في المواجهات المسلحة في تحقيق الحقوق الفلسطينية يرتبط بموقف القيادة التاريخية لحركة لفتح، إضافة إلى الصراع بين حركتي فتح وحماس.

«يجب الاستمرار في المقاومة والعمل السياسي، في فترة من الفترات العمل السياسي له أولوية. نحن ما زلنا تحت الاحتلال والشرعية الدولية أقرت كل أشكال النضال بما فيها الكفاح المسلح لا يجوز التنازل عنه حسب الظروف والفترة، فإذا إسرائيل تضربني في العمق أضربها في العمق، لكن في كل الحالات يجب تجنب المدنيين، وأنا اعتبر المستوطنين في الضفة (والقدس جزء منها) والقطاع ليسوا كمدنيين. يجب عدم إسقاط أي شكل منهما إلا بعد التوصل إلى حل شامل».

مقابلة مع د. جمال محيسن (عضو المجلس الثوري لحركة فتح) ٢٢/٢/٢٠٠٦.

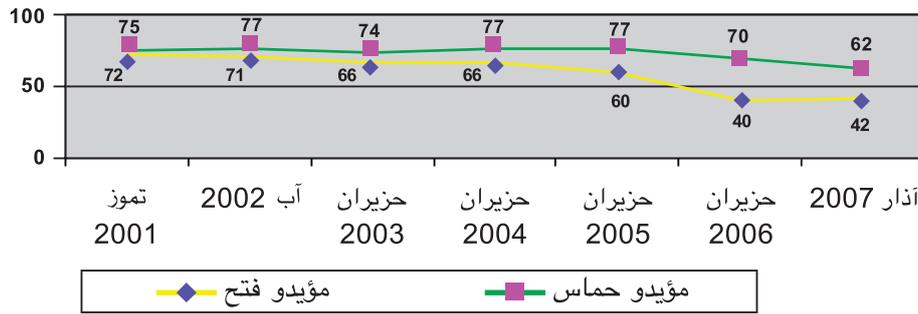
١٧ رسالة مروان البرغوثي إلى أمعاء السر وأعضاء لجان الأقاليم واللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس ٤/٥/٢٠٠٨.

١٨ استطلاع رقم (٢٠)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (١٥-١٨ حزيران ٢٠٠٦).

http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p20a.html

١٩ مجموعة استطلاعات خاصة أجريت أيام انعقاد مؤتمرات أقاليم (القدس، جنين، نابلس، رام الله، شمال الخليل، وسط الخليل، جنوب الخليل) في العامين ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

الشكل رقم (٤): توجهات الرأي العام الفلسطيني تجاه قدرة المواجهات المسلحة على تحقيق الحقوق الفلسطينية حسب التعاطف السياسي.

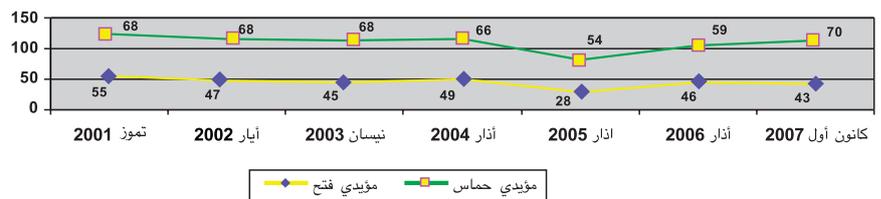


تنفيذ عمليات تفجيرية داخل إسرائيل

لا يحظى هذا الخيار بدعم قيادات فتح. رغم أن كتائب شهداء الأقصى نفذت العديد من العمليات في الانتفاضة الثانية داخل إسرائيل، وبعض هذه العمليات استهدفت مدنيين إسرائيليين، إلا أن هذه العمليات نفذت كردات فعل على العدوان الإسرائيلي وبقار من القيادات الميدانية، أو كنوع من المنافسة بين الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية. بالمقابل حظي هذا الخيار على دعم كبير من قيادة حركة حماس، فقد اتبعت حماس هذا الأسلوب من العام ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٥، عندما قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، حيث عملت على تجميد هذا الخيار خاصة بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها الحكومة الفلسطينية وذلك لتعاطي مع الواقع السياسي الجديد، ولتكون قادرة على تسويق برنامجها السياسي.

تعارض غالبية مؤيدي حركة فتح عمليات استهداف المدنيين الإسرائيليين (٥٥٪)، فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام الفلسطيني خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ أن غالبية مؤيدي حركة فتح لا تؤيد هذا النوع من العمليات، مقابل تأييد غالبية الإسلاميين (٦٦٪). والشكل رقم (٥) يوضح ذلك.

الشكل رقم (٥): حجم التأييد للعمليات المسلحة ضد مدنيين إسرائيليين بين مؤيدي فتح وحماس.



يظهر الشكل السابق ارتفاع حجم التأييد للعمليات في السنة الأولى للانتفاضة بين مؤيدي حركة فتح، وهذا أمر مفهوم في ظل العنف المتبادل حيث تزداد المواقف تطرفاً. في المقابل جاءت أقل نسبة تأييد للعمليات المسلحة في الفترة التي أعقبت فوز محمود عباس (أبو مازن) في الانتخابات الرئاسية حيث تجددت الآمال بعودة عملية السلام إلى مسارها الصحيح وبانتهاء العنف.

إطلاق الصواريخ على المدن والبلدات الإسرائيلية

تعتبر قيادة حركة فتح التاريخية ممثلة بالرئيس محمود عباس (أبو مازن) هذا النوع من المقاومة بأنها عبثية، معللاً موقفه هذا بما تجلبه من آثار سلبية نتيجة ردة الفعل القوية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، فيما تعتبره قيادات أخرى من حركة فتح بأنه سلاح مشروع في مقاومة الاحتلال خاصة في ظل وجود المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة قبل إعادة الانتشار عام ٢٠٠٥. وبالمقابل فإن قيادات فتح الشابة شاركت من خلال كتائب شهداء الأقصى بإطلاق الصواريخ قبل وبعد إعادة الانتشار.

٢٠ متوسط استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨.

١. هدف فتح إقامة دولة فلسطينية المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفي حدود الرابع من حزيران: التأكيد على أن هدف الشعب الفلسطيني بنضاله العادل هو إقامة دولة فلسطين المستقلة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب دولة إسرائيل في أمن وسلام وتطبيقاً لبرنامج فتح وقرارات مجالسنا الوطنية والقسم العربية وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات (٢٤٢)، (٣٣٨)، (٤٢٥)، (١٣٩٧)، والقرار (١٥١٥) الخاص بخارطة الطريق ورؤية الرئيس بوش لحل الدولتين، دولة فلسطينية، ودولة إسرائيل.

٢. التمسك بخيار السلام وبحق شعبنا في الدفاع عن أرضه ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.

٣. لا يمكن تحقيق السلام في ظل جدار الضم والتوسع والفصل العنصري.

٤. الالتزام بخارطة الطريق ودور اللجنة الرباعية.

٥. التمسك بخيار السلام والاعتراف المتبادل.

٦. رفض كافة العمليات ضد المدنيين الفلسطينيين وإسرائيليين.

٧. التركيز على المقاومة الجماهيرية.

٨. حق اللاجئين في العودة وفق القرار الدولي ١٩٤.

مقتطفات من تقرير اللجنة السياسية في المجلس الثوري الدورة الثالثة والعشرون شباط / ٢٠٠٤.

«الغايات لا تبرر الوسائل في حسابات فتح، فهناك وسائل تتناقض مع الأهداف العامة على المدى الطويل، وبخاصة أن حركة فتح طرحت منذ البداية حلولاً إنسانية تكفل التعايش المستقبلي بين المسلمين والمسيحيين واليهود في دولة ديمقراطية واحدة في دولتين متجاورتين. رفضت حركة فتح نقل المعركة إلى الخارج ولم تقاوم خارج الوطن إلا دفاعاً عن النفس، ولذلك رفضت خطف الطائرات، وأخذ الرهائن من النساء والأطفال، والقيام بالعمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين الأبرياء، وإطلاق الصواريخ محدودة التوجيه ضد أهداف مدنية».

مشروع البرنامج السياسي لحركة فتح المقدم إلى المؤتمر السادس.

وتظهر استطلاعات الرأي العام أن هناك اختلاف كبير بين مواقف كل من قاعدتي فتح وحماس في موضوع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على أهداف وبلدات إسرائيلية، إذ تعارضه أغلبية قاعدة حركة فتح (٥٨٪)، بالمقابل تؤيده أغلبية قاعدة الإسلاميين (٩١٪)^{٢١}. وهنا يظهر الانسجام الكبير بين مواقف القيادة والقاعدة في هذا الموضوع لكلا الحركتين. تنعكس هذه النسب بشكل مباشر على الفائدة التي حققها إطلاق الصواريخ على صعيد خدمة المصلحة الوطنية الفلسطينية، إذ أن غالبية كبيرة (٦٩٪) من مؤيدي الإسلاميين ترى أنها مفيدة في خدمة المصلحة الوطنية مقابل أغلبية كبيرة (٦٨٪) من مؤيدي فتح ترى أنها أضرت بالمصلحة الوطنية الفلسطينية^{٢٢}. يرتبط هذا الاختلاف في مواقف مؤيدي حركتي فتح وحماس بالتناقض بين مواقف قيادات كلا الحركتين.

وقف إطلاق النار

يُظهر مؤيدو فتح والإسلاميون تأييداً واضحاً لوقف إطلاق نار متبادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد بلغ متوسط التأييد لوقف إطلاق النار بين مؤيدي فتح ٨٣٪ مقابل ٧٣٪ بين مؤيدي الإسلاميين. يزداد التأييد لوقف إطلاق النار لدى الرأي العام الفلسطيني بشكل عام ومؤيدو فتح والإسلاميين بشكل خاص عند وجود فرص حقيقية لانطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية يمكن أن تسفر عن تحقيق إنجازات واقعية للشعب الفلسطيني، حيث ارتفع التأييد لوقف إطلاق النار من ٧٤٪ في كانون أول ٢٠٠٤، وهي الفترة التي انهارت فيها عملية السلام والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى ٨٥٪ وهي الفترة التي تلت وفاة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووصول الرئيس محمود عباس (أبو مازن) إلى سدة الحكم وانتعاش الأمل لدى الشارع الفلسطيني بإمكانية تحقيق إنجازات على أرض الواقع من خلال المفاوضات^{٢٣}.

التزمت حماس خلال مسيرتها السياسية بالعديد من اتفاقيات التهدئة ووقف إطلاق النار التي تم التوافق عليها وطنياً خلال الحوارات الفلسطينية الداخلية، كان آخرها في حزيران ٢٠٠٨ حيث أعلنت حماس التزامها باتفاق تهدئة مع الجانب الإسرائيلي.

أظهرت استطلاعات الرأي العام أن الموقف من مفردات المقاومة والعمل المسلح بين مؤيدي حركة فتح ومؤيدي حركة حماس متباعد مثل الموقف من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه البلدات الإسرائيلية، ومتقارب في بعض الجوانب، مثل تركيز العمليات داخل حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ووقف إطلاق النار. كما يتفق الطرفان في بعض المواقف في استخدام المقاومة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وهذا ما أكده القيادي في حركة فتح مروان البرغوثي في العديد من المقابلات الصحفية التي أجريت معه "طالما بقي الاحتلال فإن خيار المقاومة سيبقى أساسياً ورئيسياً لحركة فتح"^{٢٤}.

٢١ استطلاع رقم (٢٧)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (١٣-١٥ آذار ٢٠٠٨).

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2008/p27a.html>

٢٢ استطلاع رقم (٢٢)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (١٤-١٦ كانون أول ٢٠٠٦).

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p22a.html>

٢٣ محمود جرابعة: «حركة حماس مسيرة مترددة نحو السلام». رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٩.

٢٤ أسئلة موجهة للقائد مروان البرغوثي من موقع الحملة الشعبية لإطلاق سراح مروان البرغوثي في ٢٤/٣/٢٠٠٨.

http://www.freebarghouti.org/arabic/media/media_240308.html

«إن من الضروري التمسك بخيار المقاومة كحق كفلته الشرعية الدولية، مفهوم ينسجم مع الشرعية الدولية، وفي النهاية المقاومة أداة تستخدمها وفق المصلحة العليا للشعب الفلسطيني. وافقنا على وقف إطلاق النار في ظل التغييرات الإقليمية والدولية الحالية، وقف إطلاق النار هو أداة من أدوات المقاومة وليس بديلاً عنها، هو جزء من أدوات الحرب. لا بأس من فحص الإرادة الدولية والإقليمية في البعد السياسي وإعطاء مساحة لفحص بدائل سياسية بدون تضحيات ودم. أنا مع استخدام كل الفرص السياسية المتاحة».

مقابلة مع أحمد غنيم (عضو المجلس الثوري لحركة فتح) ٢٠٠٥/١١/٧.

الخاتمة

يعتبر الموقف من عملية السلام أحد أهم التحديات التي تقف في وجه الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس. ينطلق موقف حركة فتح من عملية السلام من خلال تمسك الحركة بحل الدولتين وبالوسائل السلمية لحل كافة القضايا مع إسرائيل على أساس الانسحاب الكامل من أراضي ١٩٦٧، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية والعربية التي تتضمن حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين. بالمقابل ترى حركة حماس أن الحل يكمن في عقد هدنة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تقوم إسرائيل بموجبه بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة. ولكن بدون الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل.

حدثت في الفترة الأخيرة تحولات في موقف حركة حماس تجاه عملية السلام. كان من أهم هذه التحولات توقيعها على وثيقة الوفاق الوطني «وثيقة الأسرى» المتضمنة موافقتها على الدولة الفلسطينية في حدود ١٩٦٧، وموافقتها على استخدام العمل الدبلوماسي والتفاوضي إلى جانب المقاومة. كما أنها أصبحت أكثر مرونة في التعاطي مع القرارات الدولية والعربية، رغم الضوابط التي وضعتها، واعترفت بإسرائيل كأمر واقع قائم على الأرض، وأعلنت قبولها بوقف متبادل لإطلاق النار مع إسرائيل.

تعهد الطرفان، فتح وحماس، باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي والمؤسسات المنتخبة عند التوصل لأي اتفاق مصيري حول قضايا الحل النهائي التي ستكون محور خلاف بين الطرفين. كما يقبل الطرفان بالالتزام بنتائج الاستفتاء، مما قد يؤسس لشراكة حقيقية في قضايا سياسية مهمة على أسس ديمقراطية. ورغم الاختلاف النظري حول العمل المسلح فإن الطرفين يقبلان بوقف لإطلاق النار.

يحتاج هذا التطور في المواقف الصادر عن حركة حماس إلى خطوات من قبل حركة فتح للوصول إلى شراكة سياسية في ظل حكومة وحدة وطنية:

- ✓ التأكيد على وثيقة الوفاق الوطني التي وقع عليها معظم القوى والفصائل الفلسطينية كمرجعية وطنية، تحدد الموقف من عملية السلام والعمل المقاوم.
- ✓ الاعتماد على أسلوب "الغموض البناء" فيما يتعلق بالقضايا السياسية التي قد تشكل محور خلاف بين الطرفين.
- ✓ مساعدة حركة حماس في الوصول إلى مواقف أكثر واقعية تجاه عملية السلام، والابتعاد عن المزايدات الإعلامية تجاه مواقف حركة حماس من عملية السلام.

«تعامل مع المقاومة باعتبارها وسيلة وفي نفس الوقت نعتبرها في هذه المرحلة هدف، لذلك الأمور ليست في إطار استكمالي تكتيكي محدود. ومادام ليس هناك أفق سياسي، فالمقاومة دورها أن توجد الظروف المناسب للتحويل إلى الإنجاز السياسي.»

مقابلة مع النائب عن كتلة الإصلاح والتغيير يحيى موسى، تشرين الثاني ٢٠٠٧

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH



رام الله، فلسطين / هاتف: 02 2964933 - فاكس: 02 2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org / <http://www.pcpsr.org>